



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of applying the International Accounting Standard IAS1
"Presentation of Financial Statements" on the outputs of the unified
accounting system for banks and insurance companies**

Baraa Muner Youhanna*, [Sinan Zuhair Mohammaed](#)

College of Administration and Economics, University of Mosul

Keywords:

Financial statements, international financial reporting standards, unified accounting system.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 19 Jan. 2023
Accepted 29 Jan. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Baraa Muner Youhanna

College of Administration and
Economics, University of Mosul



Abstract: The research represents a clarification of the International Accounting Standard IAS1 "Presentation of Financial Statements", and a show of the impact of the application of this standard by the banks applying the unified accounting system for banks and insurance companies in general. As the main objective of the research is a statement of the impact of the application of the standard on the financial statements of the banks applying the system. And a show all the changes and differences that take place in the financial statements when applying this standard. As well as clarifying the basic items and lists that do not exist in the unified accounting system, which are considered among the basic financial items and statements that are prepared according to the International Accounting Standard IAS1.

آثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي "IAS1" عرض القوائم المالية" على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

سنان زهير محمد جميل

براء منير يوحنا

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

يمثل البحث توضيح لمعيار المحاسبة الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية"، وبيان تأثير تطبيق هذا المعيار من قبل المصارف المطبقة للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بصورة عامة، إذ إن الهدف الاساس للبحث يتمثل ببيان تأثير تطبيق المعيار على القوائم المالية الخاصة بالمصارف المطبقة للنظام، وبيان كافة التغيرات والاختلافات التي تجري على القوائم المالية عند تطبيق هذا المعيار، وأيضا ايضاح البنود والقوائم الاساسية غير الموجودة في النظام المحاسبي الموحد، والتي تعدّ من البنود والقوائم المالية الاساسية التي يتم اعدادها وفق معيار المحاسبة الدولي IAS1.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، معايير الابلاغ المالي الدولية، النظام المحاسبي الموحد.
المقدمة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS1 والخاص بعرض القوائم المالية وبيان الاختلافات بين كل من معيار المحاسبة الدولي IAS1 والنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين في شكل وطريقة عرض القوائم المالية.

وبما أن القوائم المالية هي الوسيلة الاساسية التي يتم خلالها توصيل المعلومات المالية لجميع الاطراف (الداخلية والخارجية)، لذلك فإن الهدف الأساس للقوائم المالية هو توفير معلومات عن الموارد الخاصة بالكيان الاقتصادي والالتزامات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات التي تجري في كل منها، وتوفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة.

وبما أن القوائم المالية تظهر مختلف جوانب نشاط الكيانات الاقتصادية، فإن اعداد هذه القوائم وعرضها يجب أن يتم وفق معايير الابلاغ المالي الدولية، وذلك لجذب المستثمرين في الأسواق المالية لأن المستثمر لا يتجه للاستثمار في أي دولة مالم تعد قوائمها المالية وفق معايير الابلاغ المالي الدولية. تضمن البحث خمسة محاور تناول المحور الأول: منهجية الدراسة والمحور الثاني: إطار عام عن معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والمحور الثالث: إطار عام عن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين والمحور الرابع: تأثير معيار المحاسبة الدولي IAS1 على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين والمحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: منهجية الدراسة

1-1. مشكلة البحث: نظرا لأهمية معيار المحاسبة الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" وأهمية تبنيه من قبل الكيانات الاقتصادية المطبقة للنظام المحاسبي الموحد، وذلك لغرض تنظيم وانسجام الممارسة المحاسبية للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين مع معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS، اذ يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس الآتي:

❖ هل هناك تأثير لتطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS1 على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟

ويشتق من السؤال الرئيس أعلاه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يؤثر معيار المحاسبة الدولي IAS1 على الإفصاح عن القوائم المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟
2. هل يؤثر معيار المحاسبة الدولي IAS1 على شكلية عرض القوائم المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟

1-2. أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من خلال محاولته الربط بين كل من معيار المحاسبة الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية" والنظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين، في كيفية عرض القوائم المالية، إذ يمثل هذا الربط بحد ذاته إضافة علمية، ومحاولة في مواكبة التطور فيما يخص المحاسبة في المصارف بصورة عامة، وأيضاً بيان التأثيرات التي تجري على القوائم المالية للمصارف المطبقة للنظام المحاسبي الموحد فيما لو تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS1 عليها.

1-3. أهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان ما يأتي:

1. بيان أهمية معيار المحاسبة الدولي IAS1 وأهمية تطبيقه من قبل المصارف المطبقة للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.
 2. بيان تأثير تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين بشكل عام، وعلى المصرف محل الدراسة بشكل خاص.
 3. تطوير إجراءات المحاسبة ورفع كفاءة النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين.
- 1-4. فرضية البحث:** بالاستناد إلى أهمية ومشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة بالآتي:

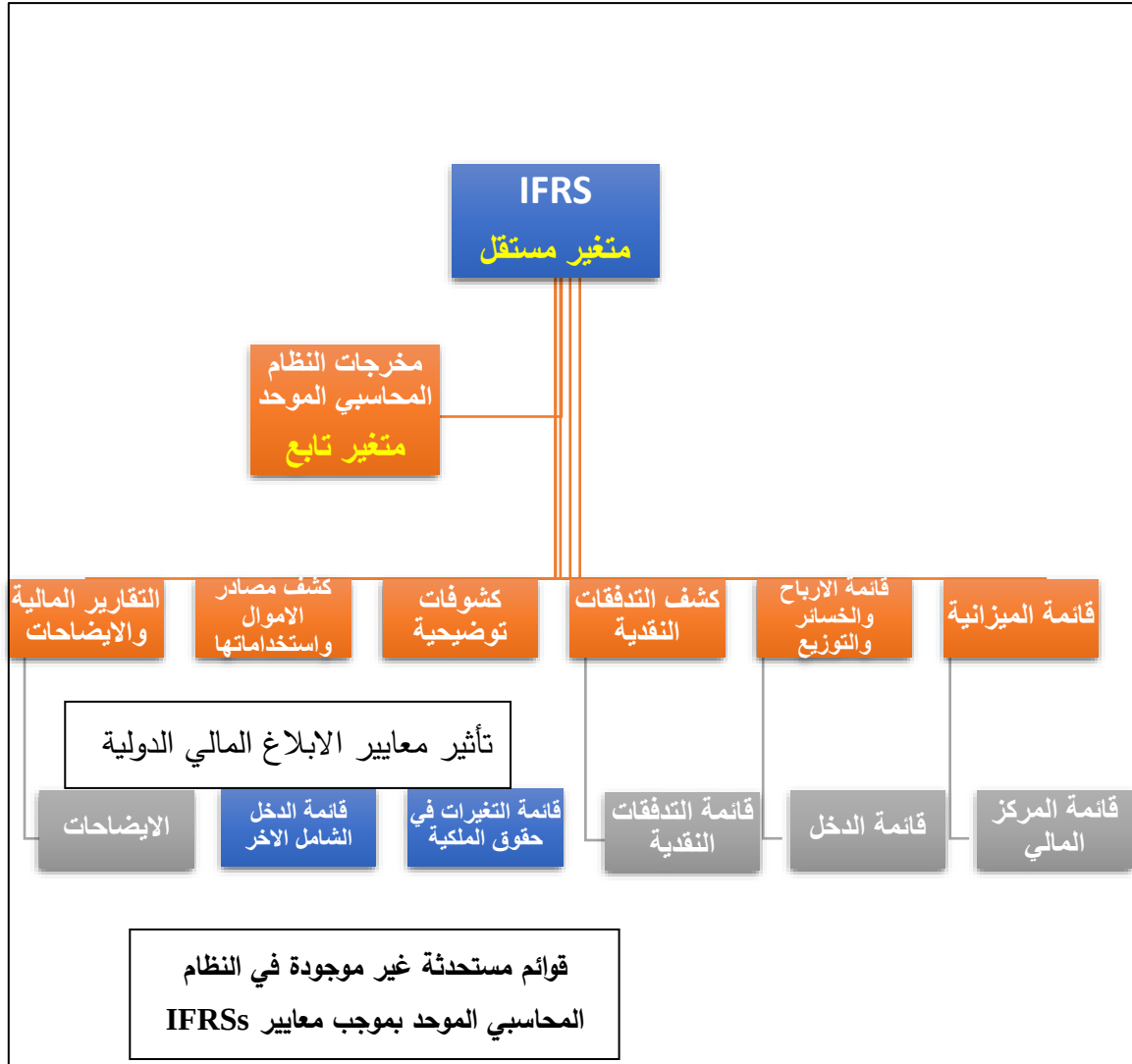
❖ هناك تأثير لتطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS1 على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟

ويشتق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يؤثر معيار المحاسبة الدولي IAS1 على الإفصاح عن القوائم المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟
2. يؤثر معيار المحاسبة الدولي IAS1 على شكلية عرض القوائم المالية في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين؟

1-5. منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي من خلال الاطلاع على ما كتب حول الموضوع في الكتب والدوريات العربية والأجنبية والرسائل والأطاريح والبحوث المنشورة على الانترنت.

6-1. نموذج البحث:



الشكل (1): نموذج البحث المقترح

المحور الثاني: إطار عام عن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

1-2. مفهوم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: قبل التطرق إلى التعرف على معايير المحاسبة، وجب الوقوف أولاً على تعريف المعيار من الناحية المحاسبية، إذ يقصد بالمعيار المُرشِد الأساس لقياس الأحداث المالية والعمليات التي تؤثر في المركز المالي للكيان الاقتصادي ونتائج أعماله، وإيصال المعلومات إلى الأطراف ذات المصلحة. (حفاصة وفرحات، 2021: 274).

أما معايير الإبلاغ المالي الدولية تعرف على أنها المعايير والتفسيرات الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، إذ تشمل: (المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومعايير المحاسبة الدولية، وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي). (لفته، 2021: 92).

كما ويعرفها (المجري) بأنها عبارة عن المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة من لجنة معايير المحاسبة المالية IASC ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والتي تهدف إلى تأمين معلومات ذات جودة جيدة، وتتمتع بالشفافية والقابلية للمقارنة في البيانات المالية لكي تساعد

المستثمرين والمشاركين الآخرين في الأسواق المالية العالمية، والمستخدمين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. (المجري، 2012: 7)

ويعرفها (حسن وعزيز) بأنها ضوابط مقبولة ومعترف بها على نطاق واسع، وترتكز في إصدارها على أساس موضوعي وإطار عمل متكامل وتعد تطوراً وامتداداً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر عن معايير المحاسبة. (حسن وعزيز، 2021: 49).

ويرى الباحثان من التعريفات السابقة لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، أنها عبارة عن إرشادات وتفسيرات صادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي هي عبارة عن ضوابط مقبولة ومعترف بها وعلى نطاق واسع عالمياً، وهي تمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة في بياناتها المالية واحد أهدافها الرئيسية لتقليل الفوارق بين السياسات المحاسبية العالمية، إذ إن هذه الخصائص تساعد في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين المختلفين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

2-2. أهمية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: وتتبع أهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية بدورها في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي من أجل أن توفر معلومات مالية ملائمة ترتكز إلى حقائق أعدت على أسس علمية، ومعرضة في القوائم المالية تستعمل في المساعدة في ترشيد قرارات مستخدميها. (حفصة وفرحات، 2021: 274)، ويذكر (Alappatt, 2020: 8) أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs يعد ملائماً ومهماً للأسواق المالية والشركات الدولية. وتأتي أهمية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية من خلال الحاجة إليها في الأمور الآتية: (صلاح، 2008: 60)

1. تحديد وقياس الأحداث المالية في الكيان الاقتصادي.
 2. إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
 3. تحديد الطريقة المناسبة للقياس.
 4. اتخاذ القرار الملائم والمناسب في الوقت المناسب.
- مما سبق يرى الباحثان أن أهمية معايير الابلاغ المالي الدولية تكمن في تحقيقها للتوافق المحاسبي وتوفير معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة، إذ يساعد ذلك في جعل المعلومات مفهومة ومقروءة للجميع، وإيصال النتائج للمستخدمين بوضوح، مما يساعدهم ذلك في اتخاذ القرارات المناسبة.

2-3. أهداف معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: تتسم معايير الابلاغ المالي الدولية بالأهداف الآتية: (لجلد الصيد وآخرون، 2018: 10)

1. العمل على التنسيق والتحسين بين النظم بين والقواعد والاجراءات المحاسبية المرتبطة بأعداد وعرض القوائم المالية.
2. تعزيز مقارنة البيانات المالية وتحسين شفافية الكيانات الاقتصادية، وزيادة جودة التقارير المالية، وبالتالي توفير فوائد أكبر للمستفيدين. (Fera, 2016: 69)
3. التأكيد على أن البيانات المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع المعايير الدولية والافصاح عن ذلك.

4. توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة كاملة، وذات صلة في الوقت المناسب للوفاء بمتطلبات الإبلاغ القانونية لمساءلة أصحاب المصلحة في الكيان الاقتصادي عن تمويلها ودعم اتخاذ القرارات (Jibril, 2019: 50).
5. الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للكيانات الصغيرة والمتوسطة واقتصاديات الدول النامية فيما يخص تحقيق الهدفين الأول والثاني (Almaharmeh, 2017: 34).
- 2-4. **خصائص معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:** تتسم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بمجموعة من الخصائص وكما يأتي: (عبدالله، 2009: 6) (Gomez, 2012)
 1. انسجام معايير المحاسبة مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة، لذلك يجب صياغة هذه المعايير في ضوء المفاهيم والأهداف التي تسعى لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية كافة.
 2. واقعية المعايير المحاسبية، أي إن المعايير يجب أن تكون نابعة من الواقع، وتتلائم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.
 3. يجب أن تتميز عملية وضع معايير المحاسبة نفسها بالمرونة والاستمرارية انسجاماً مع تغييرات البيئة المحيطة بها، وأن تكون واضحة وقابلة للتطبيق دون أن يصاحبها إجراءات معقدة.
 4. حيادية معايير المحاسبة، أي عدم التحيز تجاه بلوغ هدف معين مقدم لمصلحة طرف ما، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز، وألا تكون هناك قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، لأن ذلك سوف يفقد المستخدمون الثقة في تلك القوائم، مما يؤدي إلى عدم استخدام المعلومات التي تتضمنها.
 5. تكون المعلومات المالية موثوقة لأنها خالية من الأخطاء المادية والتحيز.

المحور الثالث: إطار عام عن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

3-1. **مفهوم النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين:** تعول المصارف عادة على النظم المحاسبية ذات طبيعة خاصة تتفق مع طبيعة العمل الذي تمارسه، ولهذا قامت المصارف العراقية باتخاذ نظاماً محاسبياً موحداً خاصاً بها بدءاً من 1/1/1988 والذي تم وضعه من قبل لجنة مشكلة في وزارة المالية، بهدف تبسيط الاجراءات المحاسبية في المصارف بالشكل الذي يمكن من تحقيق المعلومات الضرورية والملائمة لوظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. (جهاد ومحمد، 2013: 6)

ويرى (الحاج احمد، 2022: 10) بأن النظام المحاسبي الموحد يتمثل بمجموعة من التصنيفات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الكيان الاقتصادي، واعداد القوائم والحسابات الختامية وموازنات تخطيطية في إطار محدد من التعاريف والأسس والقواعد وذلك لخدمة اهداف معينة.

ويعرفه (مشكور، 2020: 9) بأنه عبارة عن مفاهيم ومصطلحات ومبادئ وأسس وقواعد والاجراءات اللازمة لترتيب وتشغيل وتسجيل العمليات المالية في مجموعة (موحدة) من السجلات المحاسبية المستخدمة داخل الكيانات الاقتصادية، تبعاً لنظرية القيد المزدوج وذلك نتيجة لبيان الغرض من نتيجة هذه الأعمال في الكيانات الاقتصادية، ومراكزها المالية خلال فترة زمنية معينة. ويرى (عبد الحليم وعبد الواحد، 2018: 156) أن النظام المحاسبي يعمل على تسجيل الأنشطة المتعددة التي يمارسها الكيان الاقتصادي بينه وبين الكيانات الأخرى، وتبويبها واستخلاص كافة النتائج المترتبة عنها وتقديم المعلومات للمستخدم التي يحتاجها في اتخاذ القرارات بالوقت المناسب.

ويتفق الباحث مع التعريفات السابقة في أن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين يعمل على تسهيل الإجراءات المحاسبية في المصارف من خلال تبويب وتسجيل العمليات في المصارف في مجموعة موحدة من السجلات، واعداد قوائم وحسابات ختامية في إطار محدد من الاسس والقواعد المحاسبية، بالصورة التي تمكن من تحقيق المعلومات الضرورية، والملائمة لوظائف التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرارات.

2-3. أهداف النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين: إن الهدف الاساس للنظام المحاسبي الموحد هو تسجيل، وتبويب، وتلخيص العمليات المالية، ذات القيمة النقدية لمعرفة نتائج العمليات المالية، خلال فترة زمنية معينة مع إمكانية استخراج التقارير بسرعة ودقة تتلائم مع احتياجات المستخدم مع الاحتفاظ بالبيانات لسنوات عدة وسهولة استرجاعها. (ديوان الرقابة المالية، 2011: 524)

وهناك أهداف أخرى للنظام المحاسبي الموحد منها: (المسعودي، 2013: 55) (عبد الحليم وعبد الواحد، 2018: 156-157) (الحاج احمد، 2022: 12-14)

1. تأمين البيانات اللازمة للتخطيط، والرقابة، والتنفيذ على كل من مستوى الكيان الاقتصادي، ومستوى القطاع، والمستوى القومي.
 2. ربط حسابات الكيان الاقتصادي بالحسابات القومية.
 3. تبسيط عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها.
 4. يستهدف النظام المحاسبي الموحد تخفيف الأعباء الملقة على عاتق الكيانات المستخدمة للنظام مع احتمال بقاء البيانات اللازمة لأغراض المحاسب القومي K والرقابة، والتخطيط.
- وذكر (فيروز، 2010: 168-169) بأنه يمكن إيجاز الأهداف الخاصة بالنظام المحاسبي الموحد فيما يأتي:

- أ. القيام بإعداد الحسابات اليومية، والشهرية، والختامية، والدفاتر أولاً بأول للكيانات الاقتصادية، والحكومية وفقاً للقوانين، واللوائح المالية، والمحاسبية ورفعها لجهات الاختصاص في المواعيد المحددة.
- ب. توفير البيانات والمعلومات التي تمكن المسؤولين في الكيان من الحكم عما إذا كانت تكلفة المنتج، أو الخدمة مقبولة، وأنها تؤدي بكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة.
- ج. أن يكون الكيان المحاسبي أداة فعالة لخدمة المستويات الإدارية المختلفة لأغراض تخطيط السياسات، وتنفيذها، واتخاذ القرارات المناسبة.
- د. تأمين البيانات اللازمة على المستوى القومي للتحليل، والتخطيط الاقتصادي، لنشاط الكيانات الحكومية بحيث تُعطي مدلولات شاملة لأعمال التخطيط.

3-3. مزايا النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين: يتميز النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين بمجموعة من السمات وكما يأتي:

1. **البساطة والمرونة في التطبيق:** إن البساطة التي اتسم بها النظام المحاسبي الموحد في المصارف هي لضمان الدقة في التطبيق وتخفيف الأعباء المحاسبية على الكادر المحاسبي العامل في المصارف. (كاظم، 2011: 315)

2. **الوضوح:** يتميز النظام المحاسبي الموحد بالوضوح الكامل وسهولة إدراك وفهم الإجراءات والمعالجات والطرق المحاسبية المستخدمة وذلك من خلال تزويد المحاسبين بأساسيات كيفية تشغيل

- البيانات ومعالجتها بصورة واضحة وسهلة وكذلك التصميم الجاهز عن الحسابات والقوائم المالية. (مشكور، 2020: 14)
3. **وحدة النظام وشموليته:** إن وحدة النظام لم تهمل خصوصيات كل من القطاع المصرفي، وقطاع التأمين، إذ ظهرت تلك الخصوصية واضحة ومفهومة. (حامد وآخرون، 2019: 1268)
4. **القابلية للتطبيق:** يجب أن يطبق النظام بكامل احكامه من تاريخ الموافقة عليه وسريانه كقانون ملزم. (فيروز، 2010: 164)
5. **اعتماد نظام الترقيم العشري:** إذ اعتماد نظام الترقيم العشري، والتبويب المتسلسل المنطقي، والمتجانس لحسابات الدليل، وذلك بهدف خدمة التخطيط والمتابعة والرقابة. (كاظم، 2011: 315)
- 3-4. **عناصر ومقومات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين:** تتمثل العناصر والمقومات الأساس للنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية بالآتي:
1. **المجموعة المستندية:** تشمل النماذج والمستندات التي يم تداولها في المصرف والأقسام والشعب لتنفيذ عملياتها، ومنها على سبيل المثال قسائم الايداع، أوامر سحب الشيكات والوصولات، والاشعارات المدينة والدائنة وغيرها. (حامد وآخرون، 2019: 1269)
2. **المجموعة الدفترية:** تتمثل بكافة الدفاتر، والسجلات المحاسبية التي يتم مسكها من قبل المصرف، وتكون أما سجلات الزامية مثل سجل اليومية العامة وسجل الاستاذ العام، أو سجلات اختيارية مثل السجلات المساعدة أو الفرعية مثل سجلات الحسابات الجارية وسجلات حسابات التوفير وغيرها. (كاظم، 2011: 327)
3. **الدليل المحاسبي:** يعد أحد الركائز الأساس للنظام المحاسبي الموحد في المصارف وقد قُسمت الحسابات بالدليل على قسمين هما: (احمد ومحمود، 2009: 337)
- أ. **حسابات المركز المالي:** هدفها وصف المركز المالي في المصرف في نهاية الفترة المالية، وهي تنقسم بدورها إلى (الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية).
- ب. **حسابات النتيجة:** وهدفها وصف نتيجة النشاط في المصرف عن الفترة المالية، من ربح أو خسارة، وهي تنقسم بدورها على مجموعتين رئيسيتين هما (المصروفات، الإيرادات).
- وتم ترميز الحسابات بالدليل المحاسبي كما يأتي:

الجدول (1): الدليل المحاسبي لحسابات المركز المالي وحسابات النتيجة

حسابات المركز المالي		حسابات النتيجة	
١ الموجودات	٢ حقوق الملكية والمطلوبات	٣ التكاليف والمصروفات	٤ الإيرادات
١١ الموجودات الثابتة	٢١ رأس المال والاحتياطيات	٣١ الرواتب والاجور	٤٣ إيرادات النشاط الخدمي
١٢ مشروعات تحت التنفيذ	٢٢ التخصيصات	٣٢ المستلزمات السلعية	٤٤ إيرادات العمليات المصرفية
١٣ حقوق السحب الخاص	٢٣ المخصص للعراق من حقوق السحب	٣٣ المستلزمات الخدمية	٤٥ إيرادات العمليات التأمينية
١٤ حسابات الائتمان النقدي	٢٤ القروض المستلمة	٣٤ مصروفات العمليات المصرفية	٤٦ إيرادات الاستثمار
١٥ الاستثمارات	٢٥ حسابات جارية وودائع	٣٥ مصروفات العمليات التأمينية	٤٨ الإيرادات التحويلية
١٦ المدينون	٢٦ الدائنون	٣٧ الاندثار	٤٩ الإيرادات الأخرى
١٧ الذهب	٢٧ حسابات عميات الاصدار	٣٨ المصروفات التحويلية	
١٨ النقود	٢٨ حسابات العمليات الجارية	٣٩ المصروفات الأخرى	
١٩ الحسابات المتقابلة المدينة	٢٩ الحسابات المتقابلة الدائنة		

(احمد ومحمود، 2009: 337)

4. **المعاملات القيدية:** تعد جزءاً مكملاً لشروحات الدليل المحاسبي، إذ إنها تمثل الجانب التطبيقي له، ويعتمد النظام المحاسبي الموحد على أساس الاستحقاق في إثبات قيود العمليات المالية التي تحدث ولا سيما في نهاية السنة المالية. (احمد ومحمود، 2009: 337)

5. **قوائم العمل:** هي القوائم التي يستخدمها الموظفون في المصارف التجارية عند تطبيق أي نظام محاسبي كمسودات قبل القيام بإجراء قيود معقدة تستدعي عمليات حسابية كثيرة، أو قبل البدء بإعداد التقارير ومن أمثلتها ما يأتي: (حامد وآخرون، 2019: 1269)

❖ ميزان المراجعة.

❖ قائمة عمل لتعديل ميزان المراجعة.

❖ مراجعة مجاميع الارصدة قبل الترحيل.

6. **القوائم المالية والموازنات التخطيطية:** تعد من النماذج الموحدة للنظام المحاسبي الموحد للمصارف، وهي بمثابة مرآة تعكس، نتائج القياس والافصاح المحاسبي وتحتاج إليها أطراف متعددة سواء كانت داخلية أو خارجية لغرض معرفة نتيجة نشاط المصرف. (حامد وآخرون، 2019: 1269)

المحور الرابع: تأثير معيار المحاسبة الدولي IAS1 على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين

4-1. معيار المحاسبة الدولي IAS1 عرض القوائم المالية:

4-1-1. **نطاق وهدف المعيار:** هدف المعيار المحاسبي الدولي IAS1 إلى تعيين الأسس التي يتم على ضوئها عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، بغرض ضمان إجراء المقارنة، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للكيان الاقتصادي عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنة تلك القوائم مع كيانات أخرى. (زكرياء، 2019: 88)

إذ ويرسم معيار IAS1 الإطار العام، ويوضح المسؤولية الخاصة بعرض القوائم المالية، ويقدم الإرشادات حول شكلها، أو هيكلها، ويشير إلى الحد الأدنى مما يمكن عرضه في القوائم المالية:

1. يجب على الكيان الاقتصادي القيام ببيان واضح، وغير متحفظ في الملاحظات، يفيد في التزام الكيان الاقتصادي بالمعايير الدولية عند إعداد بياناته المالية، الأمر الذي سيؤدي لعرضها بشكل واضح وعادل.

2. تقوم الإدارة بتقدير قدرة الكيان الاقتصادي على الاستمرارية، وتُعد البيانات المالية الخاصة به على هذا الأساس، ما لم يكن الكيان الاقتصادي في مرحلة التصفية أو وقف النشاط، ويجب الافصاح عن الشكوك حول قدرة الكيان الاقتصادي بالاستمرار أو لا حال وجود شكوك أو ظروف جوهرية تفيد ذلك.

3. يعترف الكيان الاقتصادي بجميع بنود الدخل، والمصاريف في دخل الفترة، إلا إذا تطلب المعيار الدولي وسمح بخلاف ذلك.

4. يجب الافصاح عن جميع المعلومات، والبيانات الضرورية، لفهم بنود القوائم والبيانات المالية والسياسات المحاسبية المتبعة.

4-1-2. **القوائم المالية التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية":** (جعارات، 2016: 55) (مصطفى، 2007: 20-22)

اولاً. قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows: وهي قائمة تُعرض عن فترة معينة التدفقات النقدية التي تحصل من الانشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، التي تمت خلال فترة مالية معينة. وفيما يأتي عرض لبنود القائمة:

1. التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.
2. التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية.
3. التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية.

ثانياً. قائمة المركز المالي Balance Sheet: وهي قائمة تتضمن اصول الكيان الاقتصادي ومطالبه وحقوق ملكيته في تاريخ معين، وفيما يلي عرضاً لبنود القائمة:

1. الاصول:

❖ أصول متداولة

❖ أصول غير متداولة

2. الالتزامات

❖ الالتزامات المتداولة

❖ الالتزامات غير المتداولة

3. حقوق الملكية:

ثالثاً. قائمة الربح أو الخسارة وقائمة الدخل الشامل الآخر: وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال الكيان من ربح وخسارة وتمثل اجمالي الدخل بعد مقابلة الايرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر عن فترة مالية معينة، وتشمل قسمين:

1. قسم الربح أو الخسارة.

2. قسم الدخل الشامل الآخر.

رابعاً. قائمة التغيرات في حقوق الملكية: وهي قائمة تتضمن تسوية لبود حقوق الملكية بين اخر الفترة وبداية الفترة، وذلك اضافة لبود المكاسب والخسائر التي تعد بوصفها جزءاً من حقوق الملكية والتي لا تظهر في قائمة الدخل الشامل. وفيما يلي عرضاً لبنود قائمة المركز المالي:

1. ربح او خسارة الفترة وفق ما تضمنته قائمة الدخل.

2. كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية واجمالي هذه البنود.

3. اجمالي الدخل والمصروفات عن الفترة موضحة بشكل يفصل القيم الاجمالية المرتبطة بإصحاب الملكية للكيان الام وبالحقوق غير المسيطر عليها.

4. آثار التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الاخطاء وذلك لكل بند من حقوق الملكية.

5. العمليات الرأسمالية مع الملاك موضحة بشكل يفصل التوزيعات على الملاك.

6. رصيد الارباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة والتغيرات التي تجري فيها خلال الفترة.

7. التسوية بين قيم المرحلة لكل فئة من فئات رأس المال المملوك وعلاوة الأسهم وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة والافصاح عن كل تغير فيها.

خامساً. الملاحظات: وتتضمن معلومات اضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، ويشمل ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية، وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم، فضلاً عن ذلك تتضمن

افصاحات عن المطلوبات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى متعلقة بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.

سادساً. قائمة مركز مالي مقارنة: وهي قائمة افتتاحية كما هي في تاريخ بداية سنة المقارنة الأولى يتم عرضها عندما يطبق الكيان الاقتصادي سياسة محاسبية معينة وذلك بأثر رجعي أو يقوم بإعادة عرض لبعض البنود بأثر رجعي في القوائم المالية.

4-2. تأثير معيار المحاسبة الدولي IAS1 على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين:

أولاً. من حيث المصطلحات: هناك تسميات حديثة وردت في المعيار والتي سيتم استعراض الأبرز منها ومقارنتها مع المصطلحات المستخدمة وفق النظام المحاسبي الموحد.

1. تطلق تسمية (الميزانية العامة) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (قائمة المركز المالي) من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية.
2. تطلق تسمية (كشف التدفق النقدي) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (قائمة التدفقات النقدية) من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية.
3. تطلق تسمية (قائمة الدخل) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (قائمة الربح والخسارة) من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية.
4. تطلق تسمية (الموجودات الثابتة) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (الأصول غير المتداولة) من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية.
5. تطلق تسمية (الكشوفات المالية) في النظام المحاسبي الموحد في حين يطلق تسمية (القوائم المالية) من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية.

من خلال ما سبق يلاحظ أن هناك اختلاف في المصطلحات بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، فعند اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية سيؤدي إلى التوحيد في المصطلحات المحاسبية والتي هي نقطة أساس والتي تعاني منها المحاسبة بسبب مشاكل الترجمة واختلاف البيئة من بلد إلى آخر.

وكذلك تم التطرق إلى بعض المسميات والفقرات التي ليست موجودة في النظام المحاسبي الموحد والتي هي موجودة في معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتي تساعد وتوضح بعض العمليات والتصرفات المحاسبية بصورة أكثر دقة من النظام المحاسبي الموحد وأيضاً تعمل على توحيد السياسات بين البلد وباقي دول العالم التي تطبق هذه المعايير، وأيضاً تعمل على بيان جميع التغيرات الحاصلة في القوائم المالية والتصرفات المحاسبية بدقة عالية.

ثانياً. من حيث طريقة العرض: يلاحظ أن هناك فروقات بين النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs من ناحية الشكل وعرض البيانات في القوائم المالية كالاتي:

1. إن القوائم تقدم بشكل جدول أو قائمة حسب رغبة الكيان الاقتصادي بطريقة العرض في معايير الإبلاغ المالي الدولية إذ لا تشترط عرض القوائم المالية بتسلسل معين، وتسمح بتقديم إحدى القوائم على الأخرى وعدم الالتزام بتسلسل معين لعرض القوائم المالية، مع ضرورة الحفاظ على عرض

وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى الفترة التي تليها، ونلاحظ أن النظام قد ألزم الكيانات الاقتصادية بطريقة عرض قائمة الميزانية بشكل جدول، وكذلك اشترط بعرض بنود الميزانية وبنود الحسابات الختامية بتسلسل معين.

2. هناك اختلاف جوهري بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي الموحد من حيث القوائم المالية التي يتم إعدادها إذ إن كل من قائمة الدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية هي قوائم ليس لها وجود ضمن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، ويؤثر هذا بشكل كبير على النتائج والمعلومات في الكيانات الاقتصادية والتي تم إعداد حساباتها وفق النظام المحاسبي الموحد، إذ ظهرت هذه القوائم من خلال التضخم الحاصل في أسواق رأس المال، لهذا أصبحت عملية إعادة التقييم أمر لا بد منه والتي تطرأ على الأصول المتداولة غير المتداولة والأسهم والمشتقات المالية وغيرها، إذ إن وجود قائمة الدخل الشامل الآخر يحول دون توزيع جزء من رأس المال كأرباح ويعود ذلك إلى أن الفروقات في إعادة تقييم الموجودات غير المتداولة وفروقات ترجمة العملات والتي ينتج عنها أرباح هي في الحقيقة أرباح غير محققة ووفق معايير الإبلاغ المالي الدولية تذهب إلى قائمة الدخل الشامل الآخر ومن ثم إلى حقوق الملكية وبذلك يتم المحافظة على رأس المال، وفي حالة الخسارة فإن فرق إعادة التقييم يذهب إلى قائمة الربح أو الخسارة ضمن الجانب المدين تحت مسمى فروقات إعادة التقييم تطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر، بينما وفق النظام المحاسبي الموحد فهي تعد أرباحاً أو خسائر حقيقية ويمكن التصرف بهذه الأرباح أو تعد كأرباح محتجزة.

3. وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية هناك أولوية في عرض الموجودات المتداولة والموجودات غير المتداولة بالشكل الذي يوفر معلومات أكثر ملائمة وحسب نوع النشاط الذي يمارسه الكيان الاقتصادي في حين أن الميزانية التي تعد وفق النظام المحاسبي الموحد تستعرض الموجودات الثابتة أولاً ثم الموجودات المتداولة.

4. من أهم الفروق أيضاً بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة الدولية هو استخدام النظام المحاسبي لدليل الحسابات الذي يشمل كافة الحسابات التسع الرئيسية الموجودة في النظام المحاسبي الموحد، وتصنيفها في الدليل المحاسبي يمثل انعكاساً للتصنيفات الخاصة بمعاملات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف، مع التركيز على معاملات الفترة السابقة. (AL-Najjar, 2009:37).

وفيما يأتي سيتم عرض جدول يوضح المقارنة بين قائمة الميزانية العامة المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لمصرف الرافدين للفترة المالية 2013، وقائمة المركز المالي المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs، والتي أعدت من قبل الباحثان، إذ تم إعداد هذه المقارنة على اعتبار أن الميزانية العامة هي أكثر القوائم المالية التي تتغير وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs.

الجدول (2): مقارنة بين الميزانية العامة وفق النظام المحاسبي الموحد وقائمة المركز المالي وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

اسم الحساب	الميزانية العامة في المصرف كما في 12/31 المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد		قائمة المركز المالي كما في 12/31 وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs		رقم الإيضاح	التغيير بين النظام ومعايير IFRSs
	2013	2012	2013	2012		
الأصول						
أ. الأصول المتداولة						
النقد (في الصناديق والمصارف)	12,763,875,868,591	14,229,788,732,294	12,763,875,868,591	14,229,788,732,294		————
الذهب	2,577	2,577	515,550,000	2,577	1	515,547,423
الاستثمارات	2,137,036,969,709	2,654,229,253,190	3,205,555,454,564	2,654,229,253,190	1	1,068,518,484,855
الأوراق المخصوصة والمباعة	2,839,353,839,474	1,783,461,089,138	2,839,353,839,474	1,783,461,089,138		————
القروض والتسليفات	12,254,668,705,508	12,426,675,433,641	12,254,668,705,508	12,426,675,433,641		————
المدينون	34,276,256,126,175	31,178,158,710,741	34,276,256,126,175	31,178,158,710,741		————
إجمالي الأصول المتداولة	64,271,191,512,034	62,272,313,221,581	65,340,225,544,312	62,272,313,221,581	2	1,069,034,032,278
ب. الأصول الغير المتداولة						
أراضي	1,370,200,076	1,194,695,386	11,946,953,860	1,194,695,386	3	10,576,753,784
مباني	53,008,987,472	53,313,587,615	452,783,068,710	53,313,587,615	3	399,774,081,238
الأثاث ومعدات	19,267,545	30,526,113	57,802,635	30,526,113	3	38,535,090
وسائل نقل وانتقال	4,365,383	8,106,876	7,859,277,840	8,106,876	3	7,854,912,457
عدد وقوالب	-	-	-	-	3	0
أثاث وأجهزة مكتب	285,859,978	242,819,643	857,579,934	242,819,643	3	571,719,956
نفقات إيرادية مؤجلة	534,768,041	576,985,987	1,153,971,974	576,985,987	3	619,203,933
النفاق استثماري	1,511,749,966	1,559,834,804	1,511,749,966	1,559,834,804		0
إجمالي الأصول غير المتداولة	56,735,198,461	56,926,556,424	476,170,404,919	56,926,556,424	4	419,435,206,458

اسم الحساب	الميزانية العامة في المصرف كما في 12/31		قائمة المركز المالي كما في 12/31 وفق معايير		رقم الايضاح	التغيير بين النظام ومعايير IFRSs
	المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد		الابلاغ المالي الدولية IFRSs			
	2012	2013	2012	2013		
اجمالي الاصول	64,327,926,710,495	62,329,239,778,005	65,816,395,949,231	62,329,239,778,005	5	1,488,469,238,736
						الحسابات المتقابلة
التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التامينات)	14,456,593,923,005	14,760,047,355,477	14,456,593,923,005	14,760,047,355,477	6	
الاجمالي	78,784,520,633,500	77,089,287,133,482	80,272,989,872,236	77,089,287,133,482		
7						المطلوبات
						أ. المطلوبات المتداولة
حسابات جارية وودائع	32,500,635,345,038	30,034,726,534,594	32,500,635,348,038	30,034,726,534,594		
الدائلون	30,752,587,198,094	31,390,362,329,925	30,752,587,198,094	31,390,362,329,925		
مجموع المطلوبات المتداولة	63,253,222,546,132	61,425,088,864,519	63,253,222,546,132	61,425,088,864,519		
						ب. المطلوبات الغير المتداولة
قروض مستلمة طويلة الاجل	669,785,334,882	699,423,273,888	669,785,334,882	699,423,273,888		
رأس المال المدفوع	176,000,000,000	26,000,000,000	176,000,000,000	26,000,000,000		
احتياطي رأسمالي	228,918,829,481	203,931,721,961	78,220,940,791	148,901,768,014	8	لا يوجد تغيير
احتياطي عام			44,625,330,167	34,357,933,294	8	24,722,309,596-
احتياطي توسعات			139,882,848	139,882,848	8	29,971,712,646-
احتياطي الموجودات الثابتة			1,035,099,053	1,035,099,053	8	لا يوجد تغيير
احتياطي بحث وتطوير			21,630,503,049	13,307,738,516	8	10,490,099,426-
احتياطي الخدمات الاجتماعية			10,590,023,744	6,189,300,236	8	7,492,928,161-
العجز المتراكم	0	25,204,082,363-	0	25,204,082,363-		
ارباح المحتجزة			72,677,049,829	72,677,049,829	9	72,677,049,829
						ج. الدخل الشامل الاخر
مجموع فائض اعادة التقييم			1,488,469,238,736	1,488,469,238,736	10	1,488,469,238,736
مجموع المطلوبات الغير المتداولة	1,074,704,164,363	904,150,913,486	2,563,173,403,099	904,150,913,486		1,488,469,238,736
اجمالي المطلوبات	64,327,926,710,495	62,329,239,778,005	65,816,395,949,231	62,329,239,778,005		
						الحسابات المتقابلة
التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التامينات)	14,456,593,923,005	14,760,047,355,477	14,456,593,923,005	14,760,047,355,477		
الاجمالي	78,784,520,633,500	77,089,287,133,482	80,272,989,872,236	77,089,287,133,482		

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على الحسابات الختامية لمصرف الرافيدين، ومعايير الابلاغ المالي الدولية IFRSs

- سيتم التطرق إلى الايضاحات الواردة في الجدول أعلاه وفق الاعتبارات الآتية:
- أ. تم اعداد الميزانية على أساس المقارنة، إذ عرضت البيانات والمعلومات الواردة في القائمة بفترتين البيانات المالية لسنة 2013 ومقارنتها مع البيانات المالية لسنة 2012، وهذا العرض يساعد للبيانات المالية في عملية اتخاذ القرارات.
- ب. تم عرض الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة في المصرف على أنها تصنيفات منفصلة في قائمة المركز المالي، إذ تم تقديم الأصول المتداولة على الأصول غير المتداولة وذلك اعتماداً على سيولتها والذي يعد الأساس الأكثر ملائمة ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ونلاحظ في هذا النوع من العرض عدم وجود توافق بين المعايير الدولية والنظام المحاسبي الموحد، إذ ألزم النظام بعرض الأصول غير المتداولة أولاً ثم الأصول المتداولة في جميع الكيانات الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة الكيان الاقتصادي.
- ج. تم ادراج حقل خاص بالإيضاحات وذلك لغرض تفسير المعلومات الخاصة بكل بند من البنود التي يحصل فيها تغيير في البيانات المالية في قائمة المركز المالي المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs.
- د. في الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد تم تجميع بنود عدة تحت بند واحد، مثل الأصول غير المتداولة إذ تم تجميع كل من البنود الخاصة بالأصول غير المتداولة ببند واحد، وكذلك الاحتياطات تم تجميع جميع بنود الاحتياطات الواردة في الجدول ببند واحد، وهذا معارض لمفهوم الأهمية النسبية، وهو يخالف ما تنص عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ إن استخدام مثل هذا العرض يؤدي إلى التأثير على اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه القوائم، علماً أن الأساس المطبق في الجدول هو العكس وذلك لأن معايير الإبلاغ المالي الدولية أكدت على تفصيل المعلومات المهمة وكما ورد في المعيار المحاسبي الدولي IAS1 والذي نص على أنه يجب على الكيان الاقتصادي عرض كل فئة ذات أهمية نسبية من البنود المتشابهة بشكل منفصل ويجب عليها أن تعرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة بشكل منفصل مالم تكن ذات أهمية نسبية.
- هـ. حساب الأصول غير المتداولة الواردة في الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي تم تصنيفه إلى بنود عدة هي (الأراضي، المباني والمنشآت، الآلات والمعدات، وسائل نقل وانتقال، عدد وقوالب، أثاث وأجهزة مكتب، نفقات إيرادية مؤجلة، إنفاق استثماري) وهذا وفق ما نص عليه معيار المحاسبة الدولي IAS1 بتفصيل البنود حسب الأهمية النسبية.
- و. حساب الاحتياطات الوارد في الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد تم تصنيفه إلى بنود عدة هي (احتياطي رأسمالي، احتياطي عام، احتياطي توسعات، احتياطي الموجودات، احتياطي البحث والتطوير، احتياطي الخدمات الاجتماعية) وهذا وفق ما نص عليه معيار المحاسبة الدولي IAS1 بتفصيل البنود حسب الأهمية النسبية.
- ز. بند الدخل الشامل الآخر الذي ظهر في قائمة المركز المالي المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs ليس له وجود في قائمة الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد للمصرف، وهذا البند يشمل فروقات إعادة التقييم التي حصلنا عليها عند إعادة تقييم الموجودات وفق ما ينص عليه معيار المحاسبة الدولي IAS16.
- الايضاحات التي وردت في الميزانية المعدة في مصرف الرافدين وقائمة المركز المالي المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في الجدول أعلاه: إن معايير الإبلاغ المالي

الدولية IFRSs تتطلب عرض معلومات مقارنة للسنوات السابقة لجميع البيانات المالية في القوائم المالية للمصرف، كما أن معايير الإبلاغ المالي الدولية تتطلب إجراء إعادة تقييم للأصول المتداولة وغير المتداولة وحسب الحاجة إلى ذلك، وقد قام الباحث بإجراء عملية إعادة التقييم للأصول المتداولة وغير المتداولة لعام 2013 إذ سيتم التركيز على البيانات المعدة لسنة 2013 كونها السنة التي تم فيها إعادة تقييم هذه الأصول.

1. الايضاح رقم (1): يمثل كل من الذهب والاستثمارات والتي تعد من الأصول المتداولة والتي وجب إعادة تقييمها بسبب تغير قيامها بصورة كبيرة، ونلاحظ أن فرق إعادة التقييم قد ظهر بالزيادة، لذلك سيتم تحويله إلى حساب فائض إعادة التقييم.

2. الايضاح رقم (2): ويمثل اجمالي الأصول المتداولة في المصرف محل الدراسة وقد ظهر هناك فرق بالزيادة في قيمة اجمالي الأصول المتداولة بسبب عملية إعادة التقييم التي جرت على كل من الذهب والاستثمارات إذ يمثل الفرق قيمة عملية إعادة التقييم التي جرت للأصول المتداولة.

3. الايضاح رقم (3): ويمثل الأصول غير المتداولة في المصرف والتي أعيد تقييمها وفق ما نصت عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ ظهر هناك اختلاف في قيام الأصول غير المتداولة عند إعادة تقييمها حسب قيمتها العادلة، وإن هذه الفروق تحول إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية.

4. الايضاح رقم (4): ويمثل اجمالي الأصول غير المتداولة في المصرف محل الدراسة وقد ظهر هناك فرق بالزيادة في قيمة اجمالي الأصول غير المتداولة بسبب عملية إعادة التقييم التي جرت على هذه الأصول إذ يمثل الفرق قيمة عملية إعادة التقييم التي جرت للأصول غير المتداولة.

5. الايضاح رقم (5): ويمثل اجمالي الأصول في المصرف وقد ظهر هناك فرق بالزيادة في قيمة اجمالي الأصول بسبب عملية إعادة التقييم التي جرت على الأصول المتداولة وغير المتداولة في المصرف.

6. الايضاح رقم (6): الحسابات المتقابلة هي حسابات انفرد بها النظام والتي لم تنص عليها معايير الإبلاغ المالي الدولية إلا أن الباحث يرى ضرورة الإبقاء عليها لأهميتها لمراقبة الحسابات الخاصة بها.

7. الايضاح رقم (7): لم يركز الباحث على التعديل بالالتزامات بصورة واسعة وذلك لمحدودية الدراسة.

8. الايضاح رقم (8): الاحتياطات: هناك انخفاض في قيمتها وذلك يعود إلى أن الاحتياطات في قائمة المركز المالي المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية طرح منها مبلغ الأرباح المحتجزة في حساب الاحتياطات الاجمالي، أما قيمة الاحتياطات الظاهرة في قائمة الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد قد ظهرت بصورة اجمالية مع مجموع الأرباح المحتجزة للاحتياطات، وكما موضح في حساب الاحتياطات.

الجدول (3): حساب الاحتياطات

الاحتياطات في ميزانية المصرف ١	الاحتياطات وفق معايير IFRS ٢	التغير ١-٢=٣	اسم احساب
٧٨,٢٢٠,٩٤٠,٧٩١	٧٨,٢٢٠,٩٤٠,٧٩١	لا يوجد تغيير	الاحتياطي الراسمالي
٤٤,٦٢٥,٣٣٠,١٦٧			احتياطي عام
٢٤,٧٢٢,٣٠٩,٥٩٦			الحصة من ارباح السنة
٦٩,٣٤٧,٦٣٩,٧٦٣	٤٤,٦٢٥,٣٣٠,١٦٧	(٢٤,٧٢٢,٣٠٩,٥٩٦)	مجموع الاحتياطي العام
١٣٩,٨٨٢,٨٤٨			احتياطي التوسعات
٢٩,٩٧١,٧١٢,٦٤٦			الحصة من ارباح السنة
٣٠,١١١,٥٩٥,٤٩٤	١٣٩,٨٨٢,٨٤٨	(٢٩,٩٧١,٧١٢,٦٤٦)	مجموع احتياطي التوسعات
٢١,٦٣٠,٥٠٣,٠٤٩			احتياطي بحث وتطوير
١٠,٤٩٠,٠٩٩,٤٢٦			الحصة من ارباح السنة
٣٢,١٢٠,٦٠٢,٤٧٥	٢١,٦٣٠,٥٠٣,٠٤٩	(١٠,٤٩٠,٠٩٩,٤٢٦)	مجموع احتياطي البحث والتطوير
١٠,٥٩٠,٠٢٣,٧٤٤			احتياطي خدمات اجتماعية
٧,٤٩٢,٩٢٨,١٦١			الحصة من ارباح السنة
١٨,٠٨٢,٩٥١,٩٠٥	١٠,٥٩٠,٠٢٣,٧٤٤	(٧,٤٩٢,٩٢٨,١٦١)	مجموع احتياطي الخدمات الاجتماعية
١,٠٣٥,٠٩٩,٠٥٣	١,٠٣٥,٠٩٩,٠٥٣	لا يوجد تغيير	احتياطي الموجودات الثابتة
٢٢٨,٩١٨,٨٢٩,٤٨١	١٥٦,٢٤١,٧٧٩,٦٥٢	(٧٢,٦٧٧,٠٤٩,٨٢٩)	مجموع الاحتياطات

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على الحسابات الختامية لمصرف الرافدين.

9. الايضاح رقم (9): الارباح المحتجزة: يظهر التغير بحساب الارباح المحتجزة بالزيادة وذلك بسبب عدم ظهور هذا البند في قائمة الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد إذ ظهر ضمن حساب الاحتياطات العام، في حين ظهوره بشكل مستقل كان في قائمة المركز المالي المعدة وفق معايير الابلاغ المالي الدولية. وان كيفية حساب المبلغ تتم وفق الآتي:

الجدول (4): حساب الارباح المحتجزة

2013	الارباح المحتجزة غير موجودة في الميزانية لأنها مدرجة مع الاحتياطات اما في قائمة المركز المالي فهي تظهر مستقلة ويتم حسابها كالآتي:
24,722,309,596	الحصة من الارباح المدرجة ضمن الاحتياطي العام
29,971,712,646	الحصة من الارباح المدرجة ضمن احتياطي التوسعات
10,490,099,426	الحصة من الارباح المدرجة ضمن احتياطي البحث والتطوير
7,492,928,161	الحصة من الارباح المدرجة ضمن احتياطي الخدمات الاجتماعية
72,677,048,829	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على الحسابات الختامية لمصرف الرافدين.

10. الايضاح رقم (10): مجموع فائض اعادة التقييم: يمثل مبلغ الزيادة الناتج بعد عملية اعادة التقييم التي جرت على كل من الاصول المتداولة وغير المتداولة في المصرف محل الدراسة في عام 2013، وسيتم توضيح طريقة التوصل هذا الرقم وفق الآتي: *

الجدول (5): كيفية التوصل إلى فروقات اعادة تقييم الأصول المتداولة وغير المتداولة

الاصول	التكلفة التاريخية	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	فائض اعادة التقييم
الذهب	٢,٥٧٧	٢,٥٧٧	٥١٥,٥٥٠,٠٠٠	٥١٥,٥٤٧,٤٢٣
الاستثمارات	٢,١٣٧,٠٣٦,٩٦٩,٧٠٩	٢,١٣٧,٠٣٦,٩٦٩,٧٠٩	٣,٢٠٥,٥٥٥,٥٤٥,٥٦٤	١,٠٦٨,٥١٨,٤٨٤,٨٥٥
الاراضي	١,٣٧٠,٢٠٠,٠٧٦	١,٣٧٠,٢٠٠,٠٧٦	١١,٩٤٦,٩٥٣,٨٦٠	١٠,٥٧٦,٧٥٣,٧٨٤
المباني	٩٠,٥٥٦,٦١٣,٧٤٢	٥٣,٠٠٨,٩٨٧,٤٧٢	٤٥٢,٧٨٣,٠٦٨,٧١٠	٣٩٩,٧٧٤,٠٨١,٢٣٨
الألات ومعدات	٤٦,٤٥٣,١٤٠,٢٨٨	١٩,٢٦٧,٥٤٥	٥٧,٨٠٢,٦٣٥	٣٨,٥٣٥,٠٩٠
وسائل نقل	٢,٦١٩,٧٥٩,٢٨٠	٤,٣٦٥,٣٨٣	٧,٨٥٩,٢٧٧,٨٤٠	٧,٨٥٤,٩١٢,٤٥٧
الاثاث	٧١,٨٦٦,٩١٤,٢٢١	٢٨٥,٨٥٩,٩٧٨	٨٥٧,٥٧٩,٩٣٤	٥٧١,٧١٩,٩٥٦
نفقات إيرادية مؤجلة	٥٧٦,٩٨٥,٩٨٧	٥٣٤,٧٦٨,٠٤١	١,١٥٣,٩٧١,٩٧٤	٦١٩,٢٠٣,٩٣٣
المجموع	٢,٣٥٠,٤٨٠,٥٨٥,٨٨٠	٢,١٩٢,٢٦٠,٤٢٠,٧٨١	٣,٦٨٠,٧٢٩,٧٥٠,٥١٧	١,٤٨٨,٤٦٩,٢٣٨,٧٣٦

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على الحسابات الختامية لمصرف الرافدين.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

1-5. استنتاجات الدراسة:

1. هناك ضعف في المعالجة المحاسبية لبعض الحالات في النظام المحاسبي الموحد.
2. هناك اختلاف بين النظام المحاسبي الموحد في المصارف وشركات التأمين ومعياري المحاسبة الدولي IAS1 في اعداد القوائم المالية، حيث إن هذا الاختلاف يظهر بسبب السياسات والتشريعات التي تحكم كل بلد.
3. النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين يعاني من عدم التحديث لفترة طويلة وعدم استجابته للتطورات العالمية التي طرأت على المحاسبة نتيجة الظروف الاقتصادية والبيئية في العراق.
4. * لم يركز الباحث على الوصول إلى الرقم الحقيقي لإعادة التقييم (لأن ذلك الرقم يمكن الوصول إليه عن طريق تشكيل لجان مختصة وبالإمكان كذلك الاستعانة بخبراء، وذلك ما نصت عليه معايير المحاسبة والتدقيق الدولية)
5. هناك صعوبة في التوافق بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة الدولية وذلك بسبب تأثره بصورة كبيرة بالوضع الراهن للبلد والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها العراق.
6. هناك بنود غير موجودة في النظام المحاسبي الموحد من ضمن القوائم المالية والتي تم ظهورها في القوائم المالية المعدة وفق معيار المحاسبة الدولي IAS1.

7. هناك قوائم غير موجودة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، والتي هي قائمة الدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والتي تعدّ من القوائم الأساسية التي يتم اعدادها وفق معيار المحاسبة الدولي IAS1.
8. إن النظام المحاسبي الموحد يجد صعوبة في فهم معايير المحاسبة الدولية، لما تتضمنه من معالجات محاسبية معقدة، وكثرة التعديلات التي تجري عليها وعدم قدرة النظام المحاسبي الموحد من التكيف مع سرعة هذه التغيرات التي تجري عليها.
9. إن أحد أهم معوقات النظام المحاسبي الموحد في التحول إلى معايير المحاسبة الدولية هي أن الكوادر البشرية غير مؤهلة بشكل كافي وهناك ضعف وغياب في الوعي المحاسبي لكل من الجهات الادارية والكوادر القائمة بالعمل المحاسبي في البيئة العراقية.
10. هناك اختلاف واضح في المعالجات المحاسبية التي تجري على القوائم المالية عند تطبيق كل من النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وتطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS1.

2-5. توصيات الدراسة:

1. تحديث النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وتطويره وذلك لمواكبة التطورات المحاسبية الحديثة والمعاصرة، وتقريب وجهات النظر والعمل على التوافق بين النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة الدولية، وذلك للحصول على قوائم مالية تتوافق مع القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية.
2. العمل على تقريب المعالجات المحاسبية واعتماد المعالجات المحاسبية التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية وذلك لأن هذه المعايير تمثل رأي الكثير من الدول وعند اعدادها يتم الأخذ بالرأي والمشورة دولياً.
3. ضرورة تأهيل وتعليم الكوادر البشرية العاملة في المجال المحاسبي، من خلال اعداد برامج ودورات تدريبية خاصة بتعليم وتوضيح معايير المحاسبة الدولية، وأيضا العمل على ترجمة وايضاح هذه المعايير بصورة كافية، لكي تمكن المهنيين من تطبيق هذه المعايير بشكل فوري ومباشر.
4. يوصي الباحث القيام باستحداث البنود الموجودة في القوائم المالية المعدة وفق معيار المحاسبة الدولي IAS1، والتي لم تظهر في القوائم المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد.
5. يوصي الباحث القيام باستحداث كل من قائمة الدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والتي تعد من القوائم الأساسية وفق معيار المحاسبة الدولي IAS1، والتي لم تظهر في النظام المحاسبي الموحد.
6. ضرورة تقديم الدعم من قبل الدولة للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأن هذا التحول يحتاج إلى نفقات كبيرة في مراحل العمل الاولى.
7. الحاجة الى التواصل والارتقاء مع كافة التطورات والمستجدات التي تجري على معايير المحاسبة الدولية، والعمل على تكييف النظام المحاسبي الموحد وفق هذه التغيرات والتطورات التي تجري ومواكبتها، وذلك للارتقاء بمستوى العمل المحاسبي وخلق بيئة عمل مناسبة والتشجيع على الانفتاح الدولي وجلب الاستثمارات الاجنبية.
8. العمل على تفسير متطلبات معايير المحاسبة الدولية بصورة تمكن مستخدميها من التحول إليها بسهولة وسلاسة والتعريف بمتطلبات ومضامين هذه المعايير بصورة واضحة وقابلة للفهم.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

1. حفاصة وفرحات، امينة، عباس، (2021)، أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS على تقييم الاداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة: دراسة حالة مجمع بيوفارم الجزائر لفترة (2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 8، العدد 21، العراق.
2. لفته، منال حسين، (2021)، أثر تبني معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS في تعزيز جودة التدقيق، مجلة دنانير، المجلد 1، العدد 21، العراق.
3. المجري، فاطمة علي مصباح، (2012)، قدرة الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي، على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الاشراق الاوسط، ليبيا.
4. حسن وعزيز، رازو رزكار، برزين الشيخ محمد، (2021)، أثر ملأمة المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في التبنؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المساهمة الخاصة في محافظة اربيل، مجلة بوليتكنيك للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، العراق.
5. صلاح، حواس، (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
6. احمد ومحمود، وريا برهان، غازي عثمان، (2009)، امكانية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 95، العراق.
7. عبدالله، بشرى نجم، (2009)، المداخل المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية في العراق، واهمية تفعيلها، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 2، العدد 8، العراق.
8. حامد وخرون، اردلان اسماعيل، واخرون، (2019)، معوقات التحول من النظام المحاسبي الموحد الى معايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف في اقليم كردستان/ العراق (دراسة استطلاعية لأراء عينة من معدي القوائم المالية في المصارف ومراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/ فرع اربيل)، مجلة قه لاي زانيسست العلمية، المجلد 4، العدد 4، العراق.
9. جهاد ومحمد، اسعد غني، اسعد منشد، (2013)، النظام المحاسبي الموحد المتخصص ومدى انسجامه مع البيئة المصرفية الدولية: دراسة نظرية وحسابات مقترحة لتطوير النظام بما ينسجم والخدمات المصرفية الحديثة، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، العراق.
10. زكرياء، سوداني، (2019)، الافصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق معايير الدولية IAS\IFRS – دراسة حالة بمؤسسة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.
11. الحاج احمد، مجدي الريح، (2022)، أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على الاداء المالي في الوحدات الحكومية، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، الجزء الاول، الاردن.
12. مشكور، سعود جايد، (2022)، النظام المحاسبي الموحد (اطر نظرية وتطبيقات عملية)، الطبعة الثانية، العراق.

13. عبد الحليم وعبد الواحد، صفوان قصي، سمر منذر، (2018)، الآلية المقترحة لأعداد كشف التدفقات النقدية المتوقع على وفق النظام المحاسبي الموحد، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 43، العراق.
 14. ديوان الرقابة المالية، (2011)، النظام المحاسبي الموحد، الطبعة الثانية، العراق.
 15. المسعودي، رزاق شاكر شافي، (2013)، مدى فاعلية النظام المحاسبي الموحد في الرقابة على الممتلكات والتجهيزات والمعدات، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
 16. فيروز، تاج الدين محمد، (2010)، نظام محاسبي موحد لمؤسسات التعليم العالي الحكومي بالسودان – دراسة محاسبية تطبيقية، مجلة جامعة ام درمان الاسلامية، العدد 18، السودان.
 17. كاظم، حاتم كريم، (2011)، تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين)، مجلة مركز دراسات الكوفة – جامعة الكوفة، المجلد 1، العدد 22، العراق.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Fera, P., (2016), The Impact of Voluntary and Mandatory IAS/IFRS Adoption: A. International Journal of Business and Management, 11(10).
2. Jibril, R. S., (2019), The impact of international financial reporting standard (IFRS) adoption on accounting quality in Nigerian listed money deposit banks. Applied Finance and Accounting, 5(1), 49-57.
3. Almaharmeh, M. I., (2017), Do IFRS adoption, financial analysts and earnings quality affect the informativeness of stock price? Evidence from the uk (Doctoral dissertation, University of Salford).
4. Alappatt, T. M., (2020), Impact of Adoption of International Financial Reporting Standards and Financial Crisis on Accounting Quality of Australian Listed Companies (Doctoral dissertation, Curtin University).
5. Gomez, C., (2012), Auditing and assurance: Theory and practice. PHI Learning Pvt. Ltd.